expolink
EGYPTIAN EXPORTERS ASSOCIATION
جمعية المصدرين المصريين

أوراق السياسات | العدد (2) | نوفمبر 2025

# الصادرات المصرية (2015-2024)

## عقد من النمو والتحولات

28 YEARS OF EXCELLENCE 1997-2025

Invest4 exports
الاستثمار من أجل التصدير

Expo Center Bldg., 90 A Road 105, Maadi, (11728),Cairo, Egypt.
info@expolink.org +202 2527 10 10 +202 2527 10 15
+20 106 096 0324

## عن جمعية المصدرين المصريين- إكسبولينك

تُعد جمعية المصدرين المصريين (إكسبولينك) منظمة غير ربحية رائدة تهدف إلى تعزيز وتطوير الصادرات المصرية في الأسواق العالمية. تأسست الجمعية عام 1997، وتُعد حلقة وصل محورية بين المصدرين المصريين والمشترين الدوليين، حيث تقدم الدعم من خلال توفير المعلومات السوقية، وبناء القدرات، وخدمات التوفيق التجاري، والدعم في السياسات التجارية. وتعمل إكسبولينك بشكل وثيق مع الجهات الحكومية وشركاء التنمية والقطاع الخاص لتحسين تنافسية المنتجات المصرية وتيسير النفاذ إلى الأسواق الجديدة. ومن خلال مبادراتها المختلفة، تلعب الجمعية دورًا محوريًا في تعزيز أداء الصادرات المصرية ووضع الشركات المصرية على خريطة التجارة العالمية.

كما تسعى إكسبولينك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، تشمل: تحديد الفرص التصديرية، وسد الفجوة بين الطلب العالمي والعرض المحلي، وزيادة قاعدة المصدرين، وتعظيم الصادرات المصرية بما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

## عن وحدة دعم السياسات

أطلقت إكسبولينك مبادرة "الاستثمار من أجل التصدير" وأنشأت وحدة دعم السياسات الخاصة بها لتتماشى مع الهدف الوطني لمصر المتمثل في زيادة الصادرات. تهدف المبادرة إلى تعزيز كفاءة وتنافسية المنتجات المصرية في الأسواق العالمية مع الدفاع عن حقوق ومصالح المصدرين. تعمل وحدة دعم السياسات من خلال خمسة أهداف استراتيجية:

- تحديد فرص الاستثمار لتنمية الصادرات: من خلال تشجيع إنشاء المشاريع والصناعات الاستراتيجية المصممة لتعزيز الصادرات، وإبراز فرص الاستثمار الرئيسية في القطاعات التي تتمتع فيها مصر بميزة تنافسية لتعظيم إمكانات التصدير.

- الدعوة إلى السياسات والتوعية بها لصناع القرار: من خلال مراقبة وتقييم السياسات والتدابير الحكومية الرامية إلى دعم الصادرات، وضمان توافقها مع الأولويات الوطنية، وتقييم تأثير هذه السياسات وجدواها على أداء المصدرين، وإنشاء قنوات اتصال مباشرة مع صناع السياسات لتقديم التوصيات والرؤى بشأن المسائل المتعلقة بالتصدير.

- توفير معلومات استخباراتية شاملة عن الأسواق: من خلال إجراء دراسات متعمقة حول اتجاهات الطلب العالمي وتحديد الأسواق الناشئة ذات الإمكانات العالية للصادرات المصرية، وتعظيم الاستفادة من اتفاقيات التجارة الدولية والشراكات لتحسين الوصول إلى السوق وتعزيز نمو الصادرات.

- تعزيز وعي المصدرين وقدراتهم: من خلال تثقيف المصدرين حول الحوافز واللوائح والسياسات التي تؤثر على أعمالهم، وتقديم التوجيه بشأن التعامل مع الفرص المحلية والعالمية لتحسين القدرة التنافسية.

- تعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين وبناء شراكات مع المنظمات الدولية لتأمين الدعم الفني والمالي للمصدرين.

## فريق التحرير والإعداد

**د. شيرين طه**

مدير وحدة دعم السياسات- جمعية المصدرين المصريين
**(إكسبولينك)**

**أمينة حسين**

رئيس قسم البحوث- وحدة دعم السياسات

**فريق الباحثين**
وحدة دعم السياسات

**مارتينا نبيل**
**أحمد كردي**
**مروة جمال**

# قائمة المحتويات

المقدمة 06
مساهمة الصادرات غير البترولية في الاقتصاد المصري 07
تنويع الأسواق الجغرافية للصادرات غير البترولية 10
هيكل الصادرات غير البترولية من حيث التنوع والقيمة المضافة 15
1. هيكل الصادرات حسب درجة التصنيع 15
2. الصادرات موزعة على القطاعات 16
نظرة تحليلية لأهم المنتجات التصديرية 19
1. أهم خصائص صادرات المنتجات المصرية 19
2. تحليل أكبر المنتجات على مستوى القطاعات التصديرية 23
أبرز النتائج 26
الخاتمة والتوصيات 28

# المقدمة

تشكل الصادرات أحد الأعمدة الرئيسة للاقتصاد الوطني، إذ تمثل مصدرًا محوريًا للعملة الأجنبية وتسهم في تعزيز قدرة الدولة على تمويل الواردات والمشروعات التنموية. كما تدعم تحقيق التوازن في الميزان التجاري وتعزيز الصحة المالية للدولة والاستقرار النقدي، فضلًا عن دورها في خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وتحفيز المؤسسات الإنتاجية على رفع مستوى الجودة وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق العالمية. ومن ثم، تُعد الصادرات ركيزة محورية لجذب الاستثمارات وتدعيم النمو الاقتصادي المستدام بما يتوافق مع أولويات الدولة واستراتيجياتها التنموية.

وقد أعلنت الدولة المصرية بالفعل عن مستهدف طموح لرفع قيمة الصادرات المصرية الخدمية والسلعية إلى 145 مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة، في إطار رؤية أشمل لتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ، وتوسيع قاعدة المصدرين، وتعظيم القيمة المضافة في القطاعات الإنتاجية. إلا أن الوصول إلى هذا الهدف يستوجب فهمًا دقيقًا للواقع الراهن، وتشخيصًا موضوعيًا لمكامن القوة والفرص، وكذلك التحديات التي تواجه نمو الصادرات ، سواء على مستوى القطاعات أو المنتجات أو الأسواق التصديرية. حيث انه بالمقارنة باجمالي حصيلة الصادرات المتحققة حتى يومنا هذا يلاحظ مدى تواضعها بالمقارنة بالمستهدف الطموح للدولة.

وتكتسب الصادرات غير البترولية على الأخص أهمية متزايدة في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والدولية، حيث تُعدّ ركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية، وتعزيز الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وتقليل الاعتماد على الصادرات البترولية الأكثر عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية. ويسهم ذلك في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي، وتمكين الدول من بناء اقتصاديات أكثر استقلالية وقدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية العالمية التي تسارعت وتيرتها في الآونة الأخيرة.

من هذا المنطلق، تأتي هذه الورقة لتحليل هيكل الصادرات غير البترولية المصرية خلال العقد الماضي، استنادًا إلى البيانات والمؤشرات المتاحة، وذلك بهدف تقديم قراءة تحليلية دقيقة للتطورات التي طرأت على الأداء التصديري، وتسليط الضوء على القطاعات الأعلى مساهمة في هيكل الصادرات، والقطاعات الأسرع نموًا، بالإضافة إلى تحليل التركيب السلعي وتحديد المنتجات التي حققت أداءً متميزًا أو أظهرت إمكانات نمو غير مستغلة.

وتهدف الورقة في النهاية إلى توفير قاعدة معرفية داعمة لصنّاع القرار، يمكن الاستناد إليها في تصميم السياسات التصديرية، وتحديد الأولويات القطاعية، واستهداف برامج الدعم والتحفيز، بما يسهم في تحقيق نقلة نوعية في الصادرات غير البترولية، وتعزيز دور مصر كمصدر موثوق ومتنوع في الأسواق العالمية.

# مساهمة الصادرات غير البترولية في الاقتصاد المصري

تُعد الصادرات غير البترولية أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في مصر، نظرًا لدورها في تنويع مصادر الدخل وتعزيز التدفقات من النقد الأجنبي، فضلًا عن مساهمتها في تحسين الميزان التجاري وخلق فرص عمل جديدة. ومن ثم فإن تتبع تطورها يعد مؤشرًا مهمًا على قدرة الاقتصاد على تعزيز تنافسيته والانخراط بشكل أكبر في سلاسل القيمة العالمية.

شهدت الصادرات المصرية غير البترولية خلال العقد الأخير نموًا ملحوظًا، إذ ارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 5.65% عام 2015 إلى ذروتها عند 10.67% في عام 2024، محققة معدل نمو يقارب 88% خلال الفترة. ويُلاحظ بوضوح الارتفاع الكبير في مساهمة الصادرات بين عامي 2016 و2017، نتيجة زيادة الصادرات من جهة، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى عقب تحرير سعر الصرف في عام 2016. كما شهدت هذه المسيرة تراجعًا مؤقتًا خلال عامي 2019 و2020، تأثرًا بتباطؤ الطلب العالمي واضطراب سلاسل الإمداد نتيجة تفشي جائحة كوفيد-19، وذلك كما يتضح من الشكل (1).

ورغم هذا التحسن، تظل مساهمة الصادرات غير البترولية في الناتج المحلي الإجمالي متواضعة مقارنة بالمتوسطات الإقليمية والعالمية. إذ بلغ متوسط مساهمتها نحو 8% فقط خلال الفترة محل الدراسة، في حين تراوحت بين 21% و36% في دول المنطقة مثل تركيا وتونس والمغرب، وسجلت 23% في جنوب أفريقيا، و 18% في الصين. أما على مستوى التكتلات الإقليمية، فما زالت مصر دون متوسط الدول العربية البالغ 14%، وكذلك أقل من متوسط الدول الأفريقية الذي بلغ 13%، كما يظهر في الشكل (2).

**الشكل (1): مساهمة الصادرات غير البترولية في الناتج المحلي الإجمالي (2015-2024)**

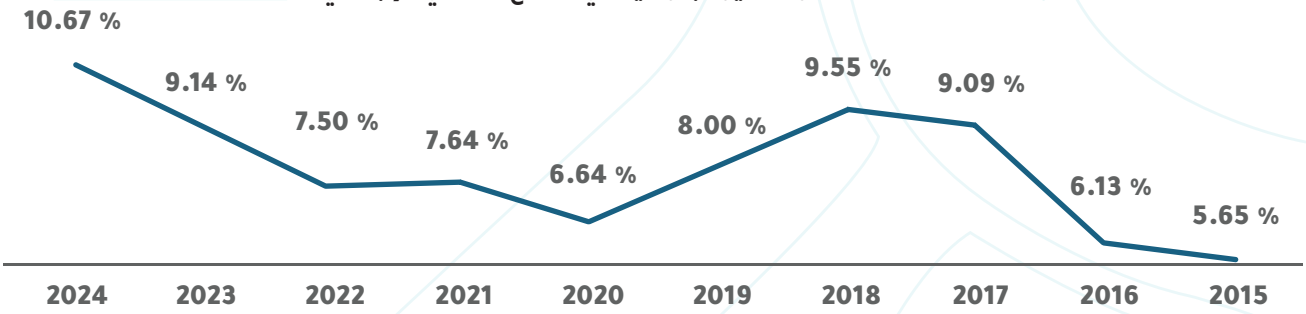


المصدر: حسابات الباحثين باستخدام بيانات البنك الدولي والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

**الشكل ( 2 ): مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة من المناطق والدول مقارنة بمصر (متوسط 2015-2024)**

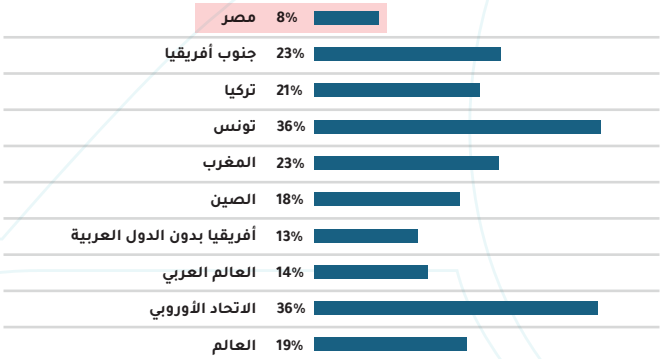


المصدر: حسابات الباحثين باستخدام بيانات البنك الدولي ومركز التجارة الدولية

بالإضافة إلى ذلك فقد عانت مصر على مدار السنوات العشر الأخيرة من عجز مستمر في الميزان التجاري غير البترولي، ففي المتوسط بلغ هذا العجز نحو 43.4 مليار دولار سنويا. وتجدر الاشارة إلى أنه على الرغم من استمرار هذا العجز إلا أنه سجل انخفاضا إجماليا مقداره 22% على مدار العقد الماضي ليصل إلى 37.8 مليار دولار في عام 2024 مقارنة بنحو 48.6 مليار دولار في عام 2015. وقد جاء هذا الانخفاض مدفوعا بتفاوت معدلات النمو بين الصادرات والواردات على مدار الفترة المذكورة.

فمن جهة نمت الواردات غير البترولية بنحو 18% فقط في مقابل نمو الصادرات غير البترولية بنحو 123% خلال نفس الفترة. فقد ارتفعت الواردات غير البترولية من 67.2 مليار دولار في عام 2015 لتصل إلى 79.3 مليار دولار في عام 2024، وقد تأثرت كثيراً بالإجراءات التي فرضتها الحكومة المصرية من أجل ترشيد الاستيراد مثل إلزام المستوردين بفتح اعتمادات مستندية بكامل قيمة الشحنة لتنفيذ كافة العمليات الاستيرادية، بالإضافة إلى أزمة السيولة في العملة الأجنبية التي حدّت من القدرة على تمويل الواردات وأدت إلى تراجع الطلب الاستيرادي، وذلك قبل التعويم النهائي للجنيه في مارس 2024.

في المقابل، وبالتركيز على الصادرات غير البترولية، فعند تتبّع مسارها على مدار العقد الأخير، يتضح أنها مرت بتحولات جوهرية تعكس قدرتها على التكيّف مع التحديات الداخلية والخارجية، والحفاظ على مسار تصاعدي حتى في أوقات الاضطراب الاقتصادي العالمي. فخلال الفترة من 2015 إلى 2024، ارتفعت قيمتها من 18.6 مليار دولار في عام 2015 إلى 41.5 مليار دولار في عام 2024، محققة بذلك زيادة إجمالية قدرها 123% خلال عشر سنوات. ويعود هذا الأداء اللافت إلى النمو المتوازي في كل من الكميات المصدّرة وأسعار الصادرات[1] .

65 ترتيب مصر بين أكبر المصدرين العالميين

0.2% مساهمة مصر في الصادرات العالمية غير البترولية

ويُلاحظ أنه، على الرغم من التباطؤ الذي شهده الاقتصاد العالمي خلال عامي 2019 و2020 نتيجة تداعيات جائحة فيروس كورونا وما فرضته من قيود على حركة التجارة الدولية، فقد تمكنت الصادرات المصرية من الحفاظ على مستوياتها الطبيعية في عام 2020. ومع بدء تعافي الطلب العالمي وتحسن سلاسل الإمداد، حققت الصادرات المصرية في عام 2021 قفزة نوعية تجلّت في تضاعف قيمة السلع المصدَّرة. وقد استكملت الصادرات المصرية مسيرتها بنجاح في عام (2021)، حيث حققت أعلى معدل نمو سنوي خلال العقد الأخير والذي بلغ 27.3% لتتخطى مستويات ما قبل الكورونا وتبلغ 32.4 مليار دولار. ويرتبط هذا النمو جزئيًا بزيادة الطلب العالمي على المنتجات المصرية، التي شكّلت بديلًا للدول التي تراجعت طاقتها الإنتاجية نتيجة جائحة فيروس كورونا، فضلًا عن الحوافز الحكومية الداعمة للصادرات، ولا سيما الإصلاحات التي شملت برنامج رد الأعباء التصديرية[2] .

حتى انه في عام 2024، ساهمت الصادرات غير البترولية في تعويض التراجع في عائدات قناة السويس الناتج عن تداعيات الحرب في غزة، حيث سجلت نمواً ملحوظاً مقارنة بالعام السابق بنسبة تقارب 15% لتصل إلى 41.5 مليار دولار. ويُعزى هذا الارتفاع إلى تنامي الطلب العالمي وارتفاع أسعار بعض المعادن، وعلى رأسها الذهب الذي شهد زيادة في الإقبال عليه باعتباره ملاذاً آمناً في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية. (أنظر الشكل (3).

[1] Egypt Export Value Index," CEIC Data, accessed August 14, 2025.

[2] صناع مصر، «3 أسباب وراء تحقيق الصادرات المصرية زيادة تاريخية»، صناع مصر، نُشر في 4 يناير 2022، تاريخ الاطلاع 14 أغسطس 2025

**الشكل (3): تطور الميزان التجاري غير البترولي لمصر ( مليار دولار ) ( 2015 - 2024 )**

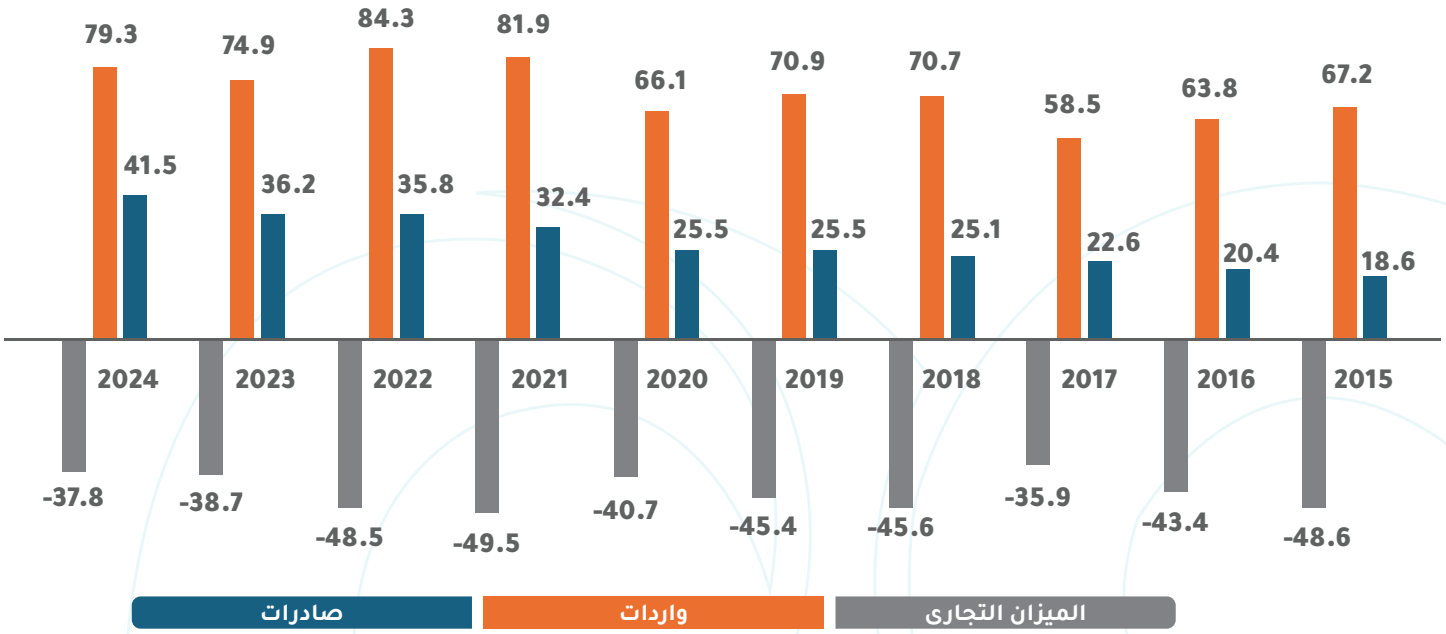


المصدر: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

## تنويع الأسواق الجغرافية للصادرات غير البترولية

يساهم تحليل النطاق الجغرافي للصادرات المصرية على الوصول إلى فهم أعمق لديناميكيات الطلب الخارجي على هذه الصادرات وتقييم مدى استقرار وتنوع الأسواق التي تعتمد عليها الصادرات المصرية في تحقيق النمو، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على أثر الاتفاقيات التجارية في توجيه الصادرات نحو أسواق بعينها. يمثل مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (HHI) أداة كمية مهمة لقياس درجة تركّز الصادرات المصرية في الأسواق الخارجية، حيث يتيح تقييم مدى تنوعها واعتمادها على أسواق محددة. وتبرز أهمية هذا المؤشر في كونه يعكس درجة المخاطر التي قد تتعرض لها الصادرات نتيجة تقلبات الطلب أو الأسعار في أسواق بعينها، بما يساعد صانعي السياسات على صياغة استراتيجيات أكثر فاعلية لتعزيز تنويع الصادرات وضمان استقرارها على المدى الطويل.

وتعتبر الصادرات المصرية قليلة التركز في الأسواق التصديرية، فعند حساب مؤشر هيرفيندال-هيرشمان HHI لتركز الصادرات المصرية في الأسواق[3] (كما في الشكل 4) نجد أن قيمة المؤشر كانت 0.037 [4] في المتوسط، وهو ما يشير إلى أن الصادرات المصرية تتمتع بدرجة عالية من التنويع في الأسواق التي تصل إليها، مما يعكس قدرة جيدة على الصمود أمام الصدمات المرتبطة بأسواق محددة. ولا يهيمن أي سوق تصديري واحد على إجمالي قيمة الصادرات، وهو ما يقلل من المخاطر الناتجة عن تقلبات الأسعار أو الطلب في سوق بعينه.

**الشكل (4): تطور مؤشر تركز الصادرات المصرية في الأسواق**

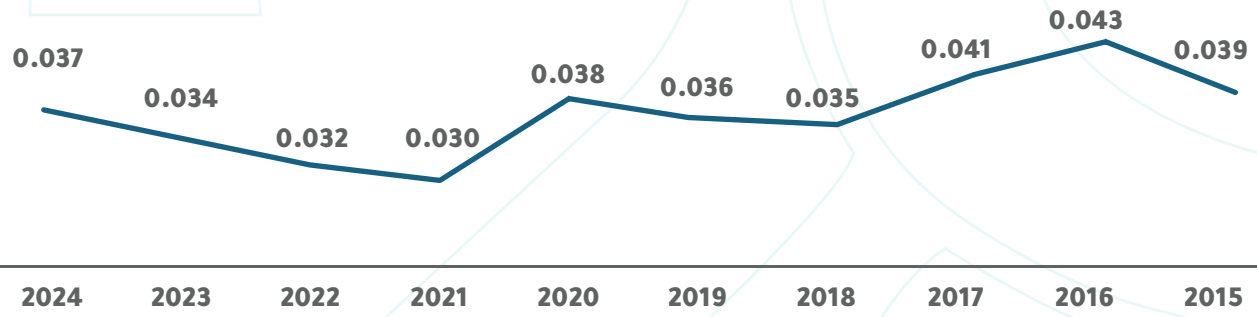


المصدر: حسابات الباحثين باستخدام بيانات هيئة الرقابة على الصادرات والواردات

[3] يتم حساب مؤشر هيرفيندال-هيرشمان لتحديد درجة تركيز الصادرات في الأسواق الخارجية ويتم حسابه عن طريق تربيع حصص السوق (أو في هذه الحالة، حصص الصادرات) لكل قطاع أو منتج أو سوق، ثم جمع هذه المربعات. وتتراوح قيمة المؤشر بين 0 و1، فكلما اقتربت القيمة من الصفر يشير هذا إلى درجة تنوع عالية، بينما كلما تقترب القيمة من 1 يشير هذا إلى تركز عالي للصادرات.

[4] تم استثناء الأسواق التي تقل إجمالي صادرات مصر إليها عن 100,000 دولار خلال العشر سنوات السابقة

ويمكن أن نرى انعكاس المؤشر عند النظر إلى أكبر الأسواق المستوردة من مصر. فكما يتضح من ( الشكل 5 )، لا يوجد سوق بعينه يستحوذ على النسبة الأكبر من الصادرات المصرية، كما استحوذت أكبر 10 أسواق مستوردة مجتمعة على أقل من 50% من الصادرات المصرية خلال فترة الدراسة.

وقد جاءت ثلاث دول عربية – الإمارات والسعودية وليبيا – ضمن القائمة بإجمالي 18.3% من الصادرات المصرية. كما استحوذت أربع دول من الاتحاد الأوروبي هي إيطاليا، وإسبانيا، وألمانيا، وفرنسا، ضمن قائمة أكبر الدول المستوردة من مصر خلال فترة الدراسة بإجمالي 13.8%. هذا وقد استحوذت تركيا على نسبة 7.1%، والولايات المتحدة الأمريكية على 6.4%، والمملكة المتحدة على 4%. [5]

**الشكل (5): أكبر 10 دول تستورد من مصر للفترة (2015-2024)**

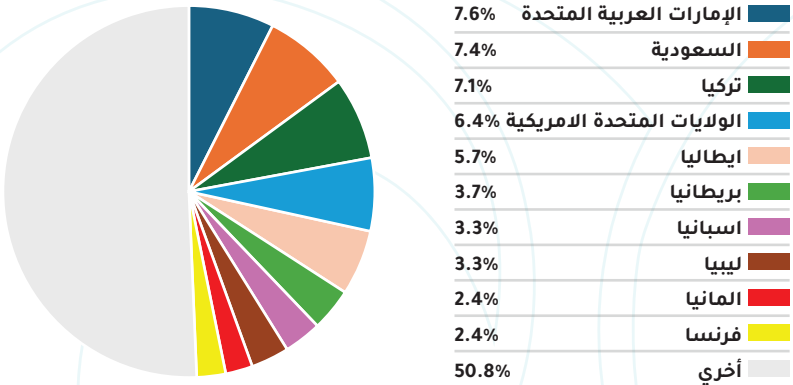


المصدر: حسابات الباحثين باستخدام بيانات هيئة الرقابة على الصادرات والواردات

ويعرض ( الشكل 6 )، التطور في صادرات مصر إلى الأسواق العشرة الكبرى التي سبق ذكرها والتي تستحوذ على 50% من الصادرات المصرية، ويظهر أن الصادرات المصرية إلى ليبيا كانت الأسرع نموا بمتوسط معدل نمو بلغ 14.4% سنويا بين عامي 2015 و2024. الأمر الذي يرجع إلى تدفق صادرات مواد البناء إلى ليبيا لخدمة مشاريع إعادة الإعمار. وقد تلتها الصادرات المصرية إلى اسبانيا بمتوسط معدل نمو سنوي 14%. في المقابل فإن الصادرات إلى السعودية كانت الأقل نموا حيث بلغ متوسط معدل النمو نحو 6% على مدار الفترة ذاتها. وقد تبعتها الصادرات إلى ألمانيا والتي نمت بـ 6.7% سنويا في المتوسط.

**الشكل (6): تطور صادرات مصر إلى اكبر 10 أسواق مستوردة للفترة (2015-2024) (مليون دولار)**

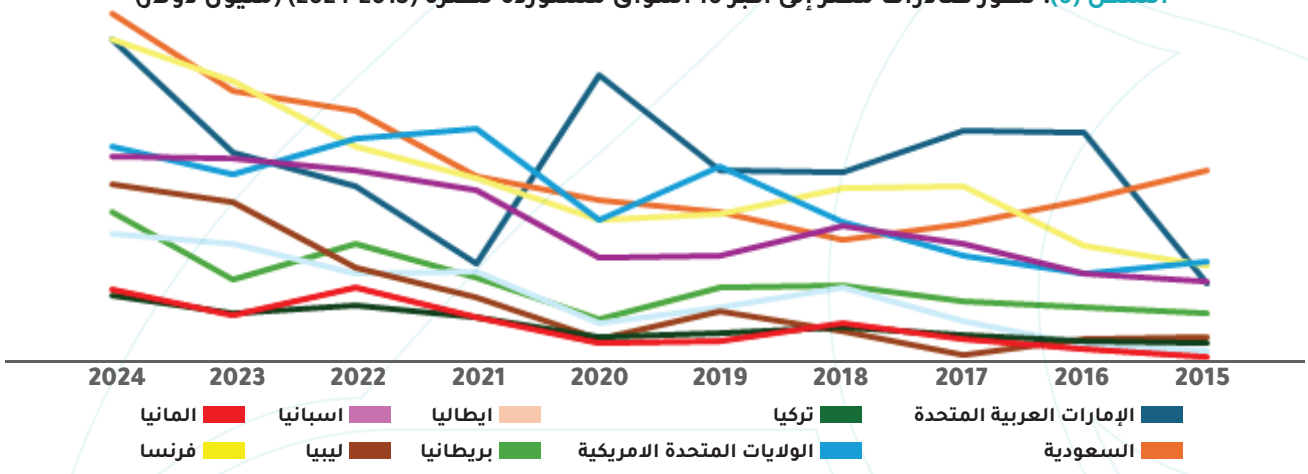


المصدر: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

[5] مركز التجارة الدولية، خريطة التجارة

وتظهر البيانات في الشكلين (7) و (8)، أن الهيكل الجغرافي للصادرات المصرية كان مستقرا نسبيا عند مقارنة الفترتين (2015-2019) و (2020-2024)، مع تغييرات طفيفة في قائمة الشركاء الرئيسيين منها تغيير ترتيب ونسب بعض من الدول بالإضافة إلى دخول فرنسا والسودان بدلا من ألمانيا والجزائر إلى قائمة أكبر الأسواق المستوردة من مصر، الأمر الذي يعكس نمطًا ثابتًا فى الهيكل الجعرافي للتجارة من جانب الواردات.

الشكل ( 7 )التوزيع النسبي لاكبر الدول المستوردة من مصر للفترة (2015-2019)

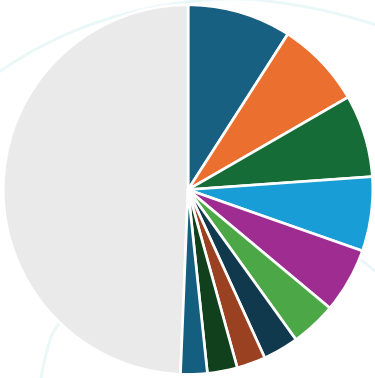

| | |
|---|---|
| الإمارات العربية المتحدة | 8.9% |
| السعودية | 7.6% |
| تركيا | 7.2% |
| الولايات المتحدة الامريكية | 6.5% |
| ايطاليا | 5.8% |
| بريطانيا | 4.0% |
| اسبانيا | 3.1% |
| ليبيا | 2.6% |
| المانيا | 2.6% |
| الجزائر | 2.5% |
| أخري | 49.1% |

الشكل ( 8 ) التوزيع النسبي لاكبر الدول المستوردة من مصر للفترة (2020-2024)

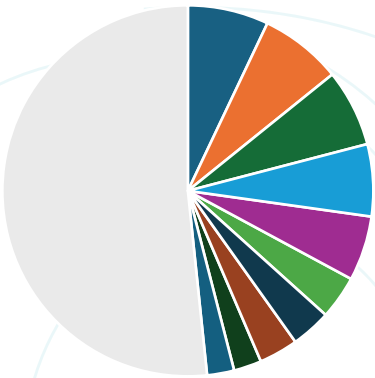

| | |
|---|---|
| السعودية | 7.3% |
| تركيا | 7.0% |
| الامارات | 6.7% |
| الولايات المتحدة الامريكية | 6.2% |
| ايطاليا | 5.6% |
| ليبيا | 3.7% |
| بريطانيا | 3.5% |
| اسبانيا | 3.4% |
| السودان | 2.4% |
| فرنسا | 2.4% |
| أخري | 51.7% |

المصدر: حسابات الباحثين باستخدام بيانات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

وبتحليل النطاق الجغرافي الذي تستهدفه وتصل إليه الصادرات المصرية يمكن تحليل مدى استفادة مصر من اتفاقيات التجارة الحرة التي وقعتها مع شركائها التجاريين، حيث تمتلك مصر 29 اتفاقية تجارة حرة سواء كانت اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف. ويأتي على رأسها اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقيات التجارة مع الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، واتفاقية التجارة الحرة مع تركيا، واتفاقية الكويز مع الولايات المتحدة الأمريكية. فبالنظر إلى ( الشكل 9 )، يمكن أن نلاحظ أهمية دور الاتفاقيات في توزيع الصادرات المصرية على مستوى التكتلات الدولية والإقليمية، فنجد أن الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي تستقبل الحصة الأكبر من الصادرات المصرية بنسبة 62%. في المقابل فإن دول الاتحاد الأوراسي -والتي لا تمتلك مصر معها اتفاقية تجارة حرة- تستحوذ على 2% فقط من صادرات مصر.

الشكل (9): صادرات مصر موزعة على أهم التكتلات الاقتصادية ( 2015-2024 )

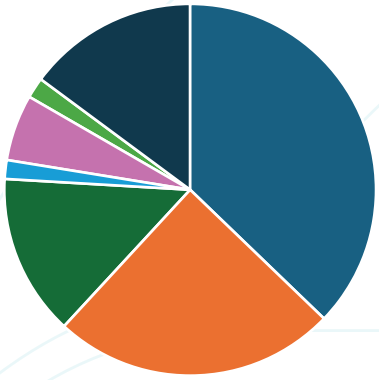

| | |
|---|---|
| الدول العربية | 37% |
| الاتحاد الأوروبي | 25% |
| منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ | 14% |
| الميركسور | 1% |
| أفريقيا بدون الدول العربية | 6% |
| الاتحاد الأوراسي | 2% |
| أخرى | 15 % |

المصدر: حسابات الباحثين باستخدام بيانات هيئة الرقابة على الصادرات والواردات

وبتحليل تطور الصادرات المصرية إلى هذه التكتلات كما في ( الشكل10)، نجد أن الصادرات المصرية إلى تكتل الميركسور كانت الأسرع نموا بمتوسط معدل نمو بلغ 33% سنويا بين عامي 2015 و2024، الأمر الذي يرجع إلى التطبيق التدريجي لاتفاقية التجارة الحرة بين مصر والميركسور والتي دخلت حيز التنفيذ في 2017.

وقد جاءت الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي ثانيا من حيث معدلات النمو بمتوسط معدل نمو سنوي 12%. في المقابل فإن الصادرات إلى دول منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ كانت الأقل نموا حيث بلغ متوسط معدل النمو نحو 7% على مدار الفترة ذاتها. وقد تبعتها الصادرات إلى الدول العربية والتي نمت بـ 8% سنويا في المتوسط.

**الشكل (10): صادرات مصر إلى أهم التكتلات الاقتصادية ( 2015 - 2024 ) ( مليار دولار )**

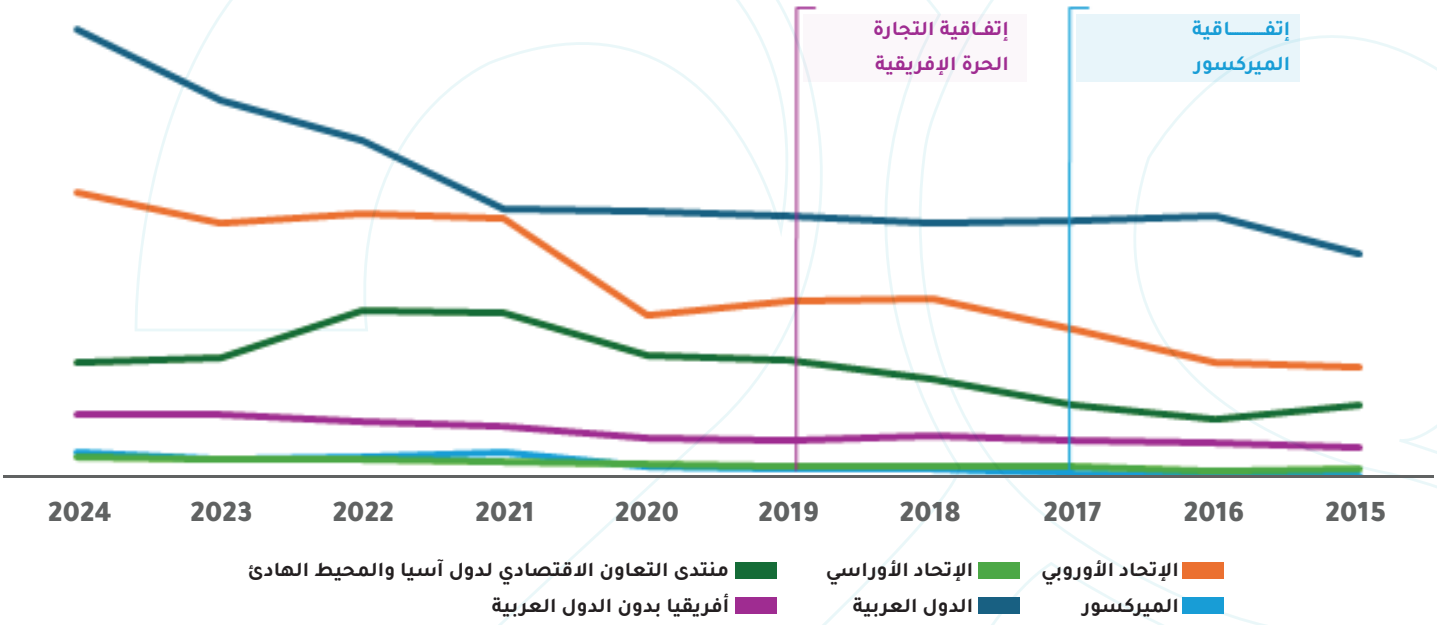


المصدر: حسابات الباحثين باستخدام بيانات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

وهنا تجد الإشارة إلى أن على الرغم من دخول الاتفاقيات في حيز التنفيذ إلا أن هذا وحده ليس كافيا لاختراق الأسواق الجديدة وتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات، فبالرغم من إزالة العوائق الجمركية، إلا أن هناك العديد من العوائق غير الجمركية وعلى سبيل المثال على الرغم من دخول اتفاقية الميركسور حيز التنفيذ إلا أنه لم تظهر أي من أسواق تكتل الميركسور ضمن أكبر الدول المستوردة من مصر.

ويعزى ذلك إلى عدة عوامل، منها التطبيق التدريجي للإعفاءات الجمركية، واستمرار العوائق غير الجمركية والإجرائية، وارتفاع تكاليف النقل نتيجة البعد الجغرافي، فضلًا عن ضعف التمثيل التجاري الفعّال في دول التكتل، وقلة المعرفة باللغة وبمتطلبات ومعايير السوق اللاتينية. وينطبق الأمر ذاته على العديد من الدول الأفريقية التي تربطها بمصر اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية، حيث لم تُفعّل الاتفاقية إلا في 16 دولة فقط من بينها مصر. إضافة إلى ذلك، ما زالت التحديات اللوجستية ونقص المعلومات تمثل عائقًا أمام المصدرين في اتخاذ قرار التصدير إلى الأسواق الأفريقية.

[6] جمعية المصدرين المصريين (إكسبولينك)، تحليل أثر اتفاقية الميركوسور على التجارة الخارجية المصرية إلى دول المجموعة (ورقة سياسات، العدد 1، أغسطس 2025)، إكسبولينك، تم الوصول إليها في 14 أغسطس 2025

ويؤكد مؤشر اختراق الأسواق بالنسبة للصادرات المصرية هذه النقطة -كما يظهر في (الشكل 11 ).[8,7] فعلى الرغم من ارتفاع المؤشر تدريجيا بين عامي 2015 و2022، مع تسجيل أعلى مستوى له عند 7.63% في عام 2021، إلا أنه يعد منخفضا ما يعكس وجود عوائق تجارية تحدّ من قدرة الشركات المصرية على زيادة عدد الأسواق التي تصدّر إليها. ويظهر الأمر جليا عند المقارنة، فنجد أن المؤشر في مصر منخفض جدا مقارنةً بالدول الأخرى مثل الولايات المتحدة والتي يتخطى فيها المؤشر 50%، إلى جانب الصين التي يتجاوز المؤشر فيها 45%. وإذا ما نظرنا إلى دول المنطقة المحيطة مثل تركيا نجد أن المؤشر في المتوسط يبلغ 27%.[7]

**الشكل (11): تطور مؤشر اختراق الأسواق التصديرية في مصر**

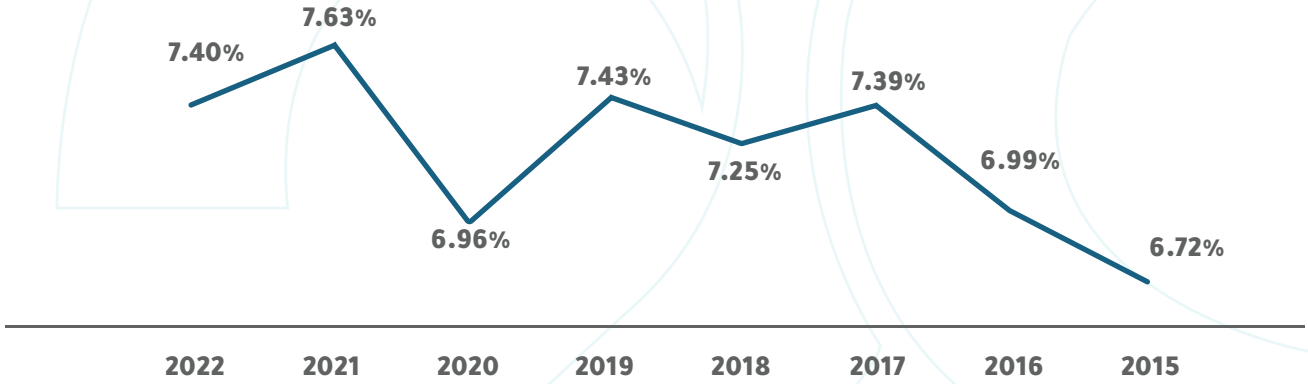


المصدر: قاعدة بيانات WITS

[7] وهو مؤشر دولي يقيس مدى وصول صادرات دولة ما إلى الأسواق التي يوجد فيها بالفعل طلب على منتجات الدولة. يأخذ المؤشر قيمة بين 0 و 1 (أو 0% و100%). إذا اقتربت القيمة من 1 (100%) فهذا يدل على اختراق كامل للأسواق المحتملة، أما انخفاضها فيشير إلى وجود عوائق تجارية تحدّ من قدرة الشركات على توسيع نطاق الأسواق التي تصدّر إليها

[8] World Bank. (n.d.). Trade outcomes indicators - help. World Integrated Trade Solution (WITS). Retrieved August 14, 2025, from https://wits.worldbank.org/WITS/WITS/TradeIndicatorsHelp/TradeOutcomes_Help.htm

# هيكل الصادرات غير البترولية من حيث التنوع والقيمة المضافة

## 1. هيكل الصادرات حسب درجة التصنيع

يمكن تقسيم الصادرات غير البترولية المصرية حسب درجة التصنيع إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:
1) المواد الخام والزراعية، 2) والمنتجات النصف مصنعة[9]، 3) والمنتجات تامة الصنع.

وعلى مدار العقد الأخير برزت الصادرات الصناعية (النصف مصنعة وتامة الصنع) كأهم مكون في هيكل الصادرات -كما هو موضح في ( الشكل 12 ) - حيث مثلت 82% تقريبا من الصادرات بمتوسط سنوي بلغ 23.3 مليار دولار (منها 7.4 مليار دولار منتجات نصف مصنعة و 16 مليار دولار منتجات تامة الصنع)، تلتها صادرات المواد الخام والحاصلات الزراعية والتي استحوذت على 12% من الصادرات المصرية بمتوسط بلغ 3.4 مليار دولار سنويا.

**الشكل (12): توزيع الصادرات المصرية حسب درجة التصنيع ( 2015-2024 )**

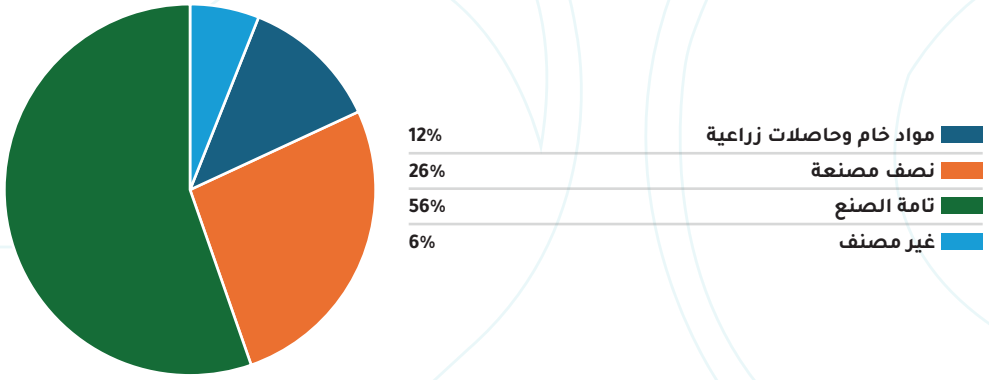


المصدر: حسابات الباحثين بناء على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

وبالنظر إلى تطور الصادرات على مدار السنوات العشر الماضية كما يظهر في ( الشكل 13 )، نجد أن صادرات المنتجات النصف مصنعة كانت الأسرع نموا فقد زادت بمعدل نمو إجمالي 134% من 4.33 مليار دولار في 2015 إلى 10.14 مليار دولار في 2024. وفي المتوسط بلغ معدل النمو السنوي لهذه الصادرات 10.4%.

وجاءت الصادرات تامة الصنع ثانيا حيث نمت بشكل ملحوظ وخاصة بعد عام 2020، فقد ارتفعت من 11.14 مليار دولار في 2015 لتصل إلى 23.9 مليار دولار في 2024 وهو ما يمثل 112% زيادة إجمالية على مدار الفترة وفي المتوسط نمت هذه الصادرات بنحو 9.7% سنويا.

أما صادرات المواد الخام والحاصلات الزراعية فقد نمت بنحو 83% بين عامي 2015 و2024 لترتفع من 2.85 مليار دولار إلى 5.23 مليار دولار، محققة بذلك معدل نمو متوسط بلغ نحو 7.4% سنويا.

[9] تضم القطن الخام والكتان الخام، والرمال والرخام غير المصنع، بالإضافة إلى الخضروات والفواكه والألبان واللحوم غير المصنعة

**الشكل (13): تطور الصادرات المصرية حسب درجة التصنيع 2015-2024) (مليار دولار)**

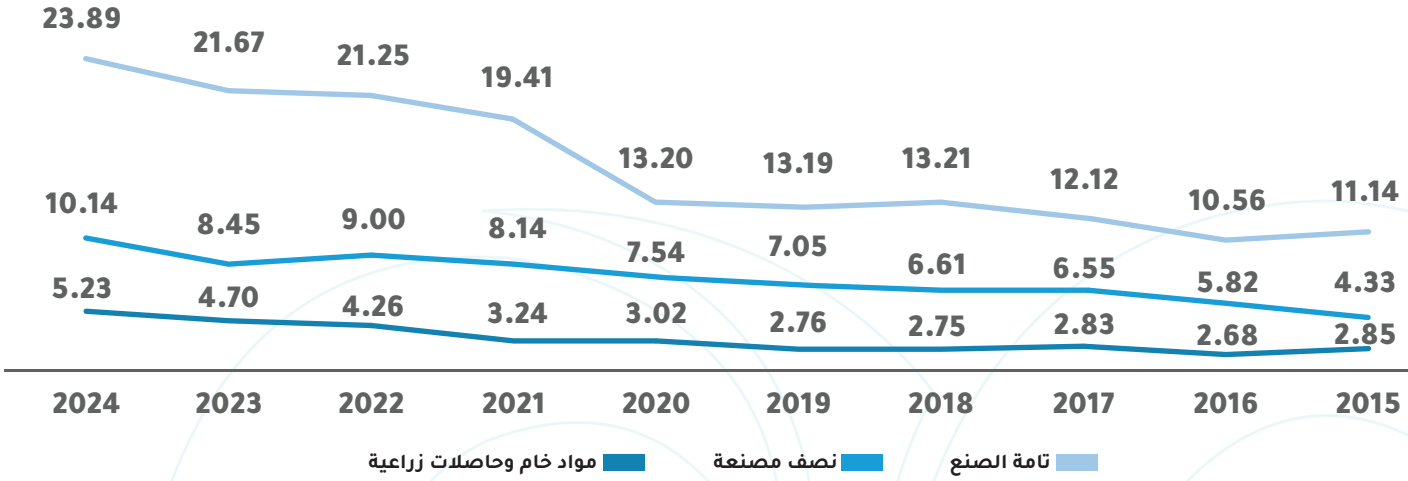


المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

## 2. الصادرات موزعة على القطاعات

تتوزع الصادرات المصرية على 11 قطاع تصديري أساسيين، وعلى مدار العقد الماضي لم يتغير هيكل الصادرات القطاعية، حيث ظلت صادرات قطاعات الكيماويات والأسمدة، ومواد البناء، والصناعات الغذائية، والسلع الهندسية والصناعات النسيجية في المقدمة، فيما تذيلت قطاعات الأثاث، والجلود، والصناعات اليدوية القائمة.

وكما يتضح من ( الشكل 14)، ففي المتوسط صدرت القطاعات الخمسة الأكبر مجتمعة نحو 24.2 مليار دولار سنويا، أي ما يعادل 83% من الصادرات المصرية خلال (2015-2024). في المقابل مثلت قطاعات الحاصلات الزراعية، والطباعة والتغليف، والصناعات الطبية، والأثاث، والصناعات اليدوية، والجلود 17% من الصادرات المصرية بمتوسط صادرات لم يتعد 5 مليار دولار سنويا.

**الشكل (14): التوزيع النسبي للقطاعات التصديرية للفترة (2015-2024)**

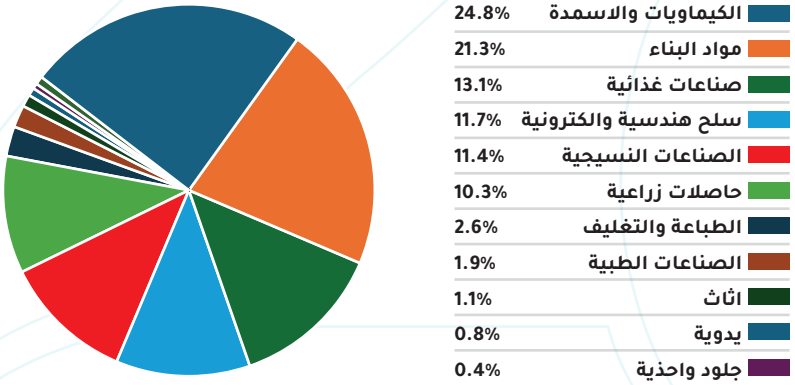


المصدر: حسابات الباحثين باستخدام الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

على الرغم من تصدر الكيماويات والأسمدة قائمة القطاعات التصديرية إلا أن قطاع مواد البناء كان الأسرع نموا على مدار العقد الماضي-كما يوضح ( الشكلين 15 -16 ) حيث تضاعفت صادراته بمعدل نمو إجمالي بلغ 246% لترتفع من 3.14 مليار دولار في 2015 وتصل إلى 1.85 مليار دولار في 2024، حيث نمت سنويا بمعدل 16.1% في المتوسط. وقد جاء هذا النمو مدفوعا بارتفاع الأسعار العالمية، وزيادة الطلب خاصة من الدول المجاورة مثل ليبيا من أجل جهود إعادة الإعمار والتوسعات العمرانية.

على الجانب الآخر، سجلت صادرات قطاعات الأثاث، والصناعات اليدوية، والجلود معدلات انخفاض إجمالية بين عامي 2015 و2024 تراوحت من 41%- إلى 11%-. وقد تراجعت صادرات الأثاث بسبب عدة عوامل أهمها زيادة أسعار الخشب العالمية-والتي ارتفعت من 297 دولار لكل 1000 قدم لوحي في 2015 لتصل إلى 550 دولار[10] - حيث لا تتجاوز نسبة المكون المحلي في صناعة الأثاث 45% ويتم الاعتماد على استيراد الأخشاب من الخارج. هذا بالإضافة إلى المنافسة الشرسة من الدول الأخرى مثل تركيا، مما يؤثر على قدرة الأثاث المصري لاختراق الأسواق العالمية.

أما بالنسبة لقطاع الصناعات اليدوية، فعلى الرغم من شهرة الصناعات اليدوية المصرية إلا أن القطاع يواجه عددا من المعوقات التي تؤثر على صادراته ويأتي على رأسها أن جزء كبير من القطاع يندرج تحت القطاع غير الرسمي، كما أن ضعف التمويل المقدم لأصحاب المشروعات اليدوية وعدم استقرار أسعار المواد الخام أثرت سلبا على قدرة المصنعين على التوجه نحو التصدير. على جانب آخر، يأتي ارتفاع أسعار معدات الدباغة والمواد الكيماوية المستوردة كأحد العوامل المؤثرة على صادرات منتجات الجلود.

فقد انخفضت صادرات الأثاث لتصل إلى 0.34 مليار دولار في 2024 مقارنة ب 0.38 مليار دولار في 2015. فيما هبطت صادرات الجلود والأحذية من 0.2 مليار دولار في 2015 إلى 0.1 مليار دولار في 2024. وبالمثل انخفضت صادرات الصناعات اليدوية لتصل إلى 0.23 مليار دولار في 2024 مقارنة ب 0.34 مليار دولار في 2015.

**الشكل (15):تطور الصادرات المصرية غير البترولية حسب القطاعات (2015-2024) (مليار دولار)**

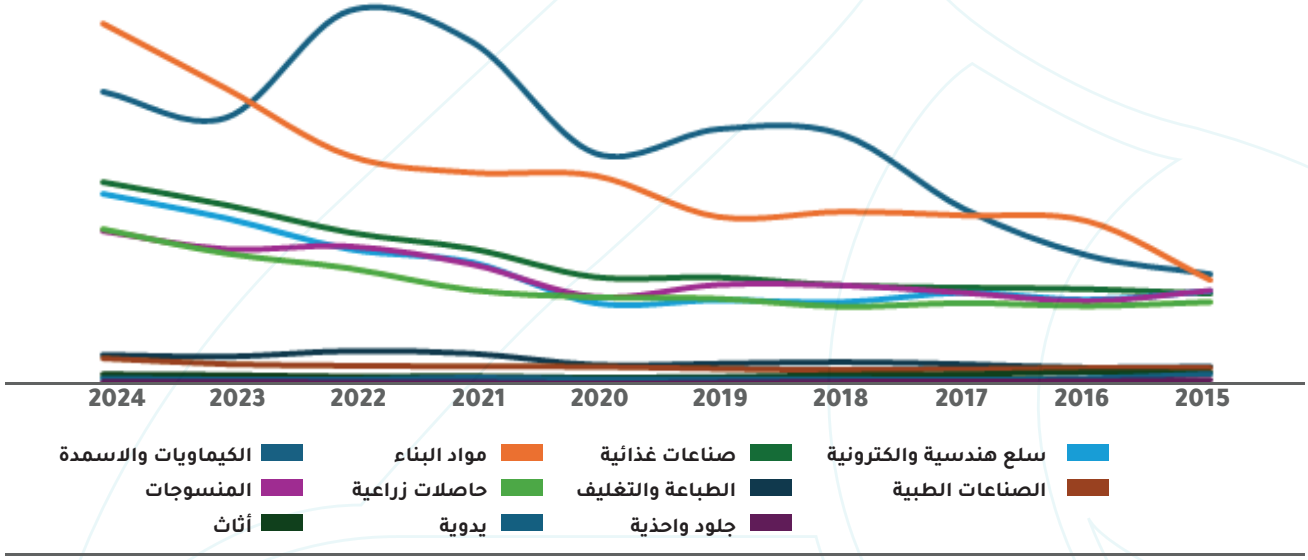


[10] https://sa.investing.com/commodities/lumber-streaming-chart

**الشكل (16): متوسطات معدلات النمو حسب القطاعات التصديرية للفترة (2015-2024)**

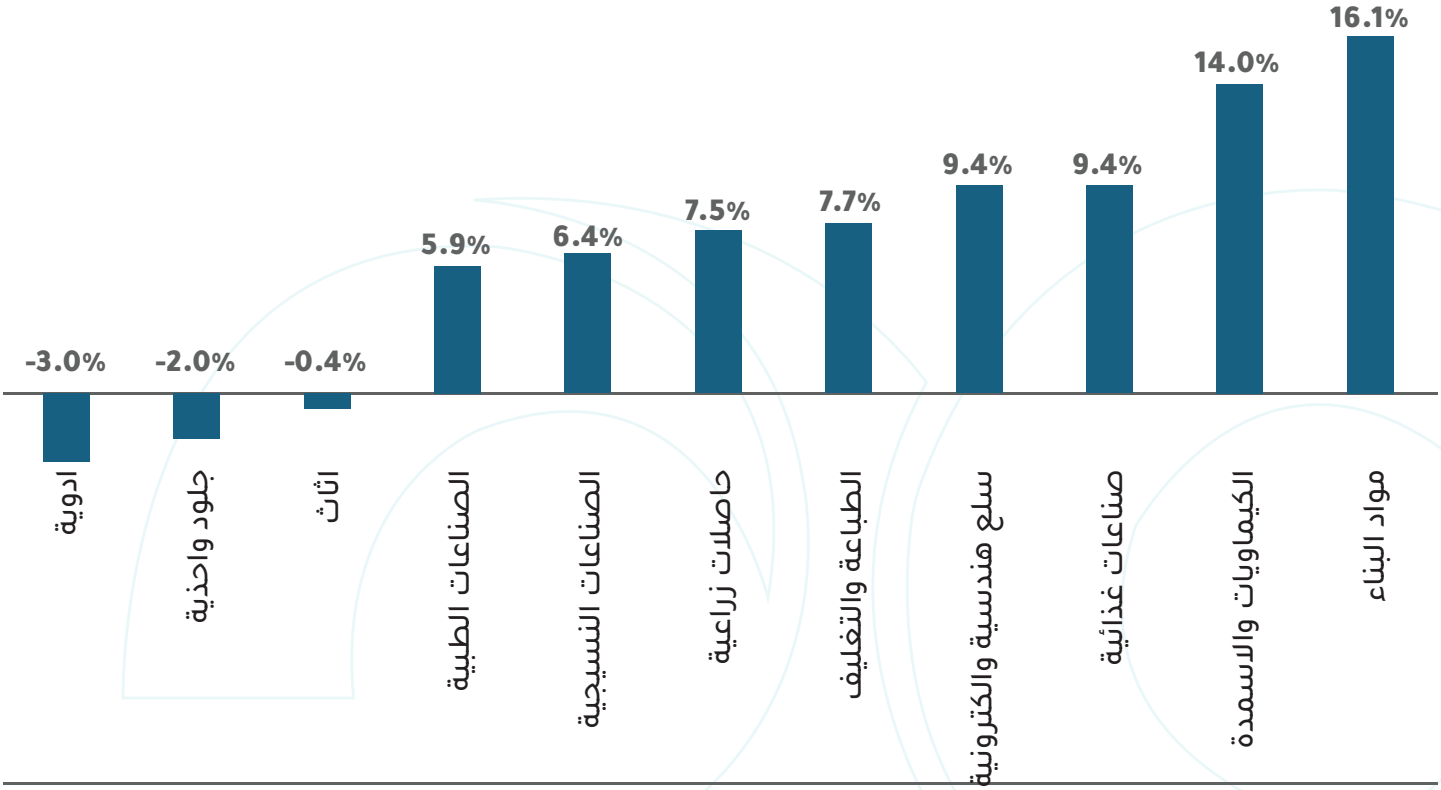


المصدر: حسابات الباحثين باستخدام بيانات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

# نظرة تحليلية لأهم المنتجات التصديرية

## 1 . أهم خصائص صادرات المنتجات المصرية

### • انخفاض التعقيد الاقتصادي

على الرغم من أن الصادرات الصناعية تسيطر على هيكل الصادرات المصرية إلا أن هذه الصادرات تتميز بأنها منتجات بسيطة أو غير معقدة اقتصاديا. ويظهر ذلك عند النظر إلى ( الشكل17) والذي يستعرض تطور مؤشر التعقيد الاقتصادي للصادرات المصرية، وهو مقياس يقدّر درجة تعقيد المنتجات وهيكل الإنتاج الكامن وراءها، مما يجعله أداة مهمة لصناع السياسات لفهم إمكانات الاقتصاد وتوجيهه نحو أنشطة إنتاجية أكثر تطورًا واستدامة[11 - 12].

سجّل مؤشر التعقيد الاقتصادي[13] للصادرات في مصر تحسّنًا طفيفًا، مرتفعًا من -0.13 عام 2015 إلى -0.11 عام 2023، كما تقدّم ترتيبها العالمي من المرتبة 68 إلى المرتبة 66 خلال الفترة ذاتها، واحتلت المركز العاشر على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2023 ومع ذلك، لا تزال مصر تُصنَّف ضمن الدول المصدّرة لمنتجات أقل تعقيدًا، مما يبرز الحاجة إلى تعزيز القاعدة الصناعية وتوسيع إنتاج السلع المعرفية والتكنولوجية لرفع القدرة التنافسية وتحقيق نمو مستدام في الصادرات.

ويظهر هذا الوضع واضحا عند النظر إلى (الشكل 18) والذي يوضح أكبر 10 منتجات صدرتها مصر خلال (2015-2024). وقد استحوذت هذه المنتجات على نحو 22.5% من قيمة الصادرات المصرية بمتوسط صادرات بلغ 6.38 مليار دولار. فيأتي على رأس القائمة الذهب والذي يعتبر منتجا نصف مصنع، كما تضم القائمة منتجات من الحاصلات الزراعية مثل البرتقال والبطاطس.

**الشكل (17): مؤشر التعقيد الاقتصادي للصادرات في مصر**

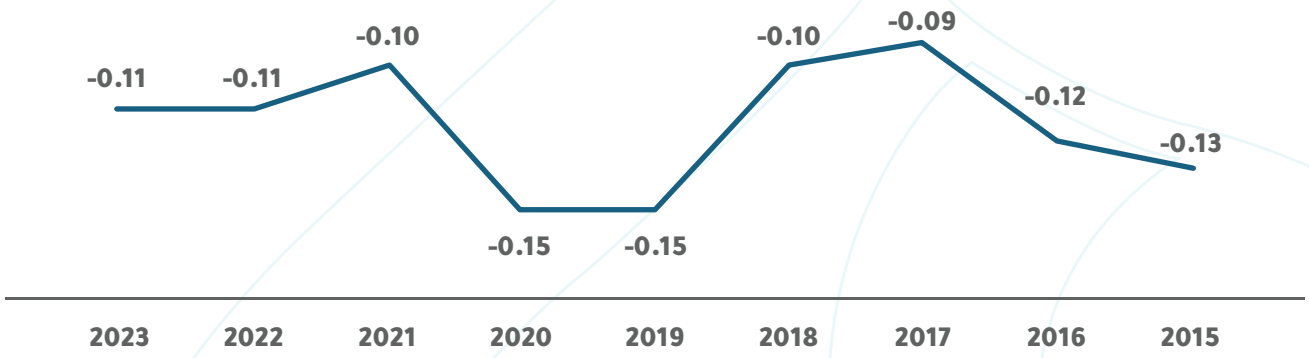


المصدر: OEC

[11] OEC, https://oec.world/pdf/multidimensional-economic-complexity-and-inclusive-green-growth.pdf

[12] OEC, https://oec.world/en/resources/methods#eci

[13] تشير القيم الموجبة للمؤشر إلى ارتفاع التعقيد الاقتصادي، حيث تصدّر هذه الدول مجموعة متنوعة من المنتجات المتطورة والنادرة نسبيًا، والتي تتطلب معرفة ومهارات متقدمة، أما القيم السالبة فتعكس انخفاض التعقيد الاقتصادي، حيث تميل هذه الدول إلى تصدير المنتجات الأقل تطورًا، غالبًا من المواد الخام أو السلع الأولية والوسيطة. بينما تشير القيم القريبة من الصفر إلى دول ذات تعقيد متوسط، حيث تتمتع بدرجة متوسطة من التنويع والقدرات التكنولوجية

**الشكل ( 18 ): أكبر المنتجات التي صدرتها مصر للعالم المتوسط الفترة (2015 - 2024) مليون دولار**

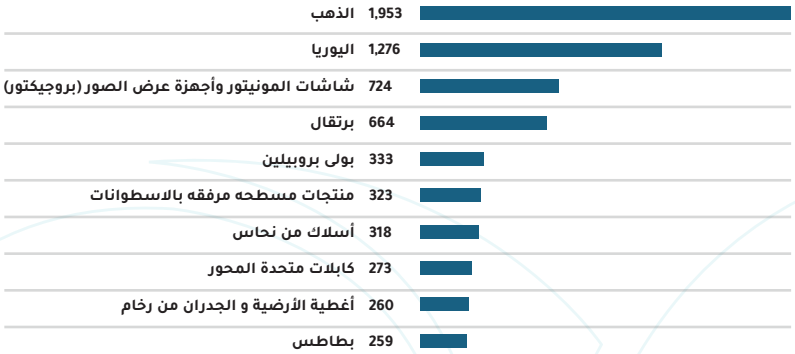


المصدر: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

- **تنويع القاعدة التصديرية للمنتجات غير البترولية**

تتمتع مصر بقاعدة تصديرية متنوعة، ويُقاس مدى هذا التنوع باستخدام مؤشري التركز والتنوع؛ حيث يعكس المؤشر الأول درجة اعتماد الدولة على عدد محدود من المنتجات التصديرية، بينما يقيس المؤشر الثاني درجة تنوّع سلة الصادرات مقارنة بدول العالم والاتساق بين هيكل الصادرات المصرية وهيكل التجارة العالمية. عند حساب **مؤشر هيرفيندال-هيرشمان HHI لتركز الصادرات المصرية في المنتجات** كما فى ( الشكل 19) نجد أن متوسط قيمة المؤشر بلغت خلال الفترة (2015-2024) حوالي 0.016، ما يعكس توزيع الصادرات على نطاق واسع من المنتجات، مع محدودية الاعتماد على منتج تصديري واحد فقط.

**الشكل (19): تطور مؤشر تركز الصادرات المصرية في المنتجات**

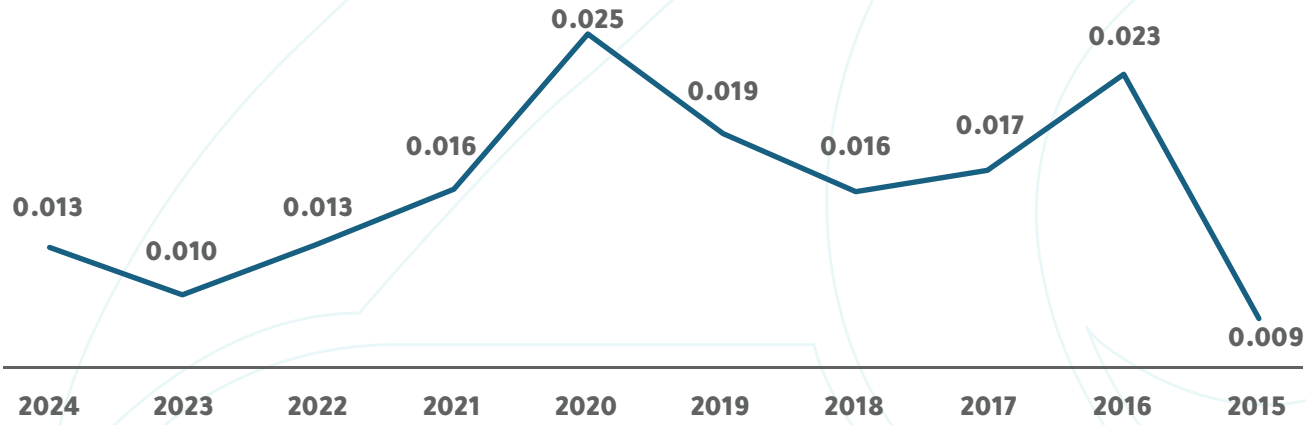


المصدر: حسابات الباحثين باستخدام بيانات هيئة الرقابة على الصادرات والواردات

من جهة أخرى وبتحليل مؤشر التنويع الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)[14] نجد أن هيكل الصادرات المصرية يتماشى أو يتسق مع هيكل التجارة او الطلب العالمي.

فعلى مدار عشر سنوات بلغ متوسط قيمة المؤشر بالنسبة للصادرات المصرية 0.14. وهي قيمة تعكس وجود اتساق بين هيكل الصادرات المصرية وهيكل التجارة العالمية. وتجدر الملاحظة أن المؤشر قد استمر بالانخفاض بين عامي 2015 و2024 الأمر الذي يعني أن الصادرات المصرية تصبح أكثر توافقا مع الاتجاهات العالمية.

**الشكل (20): تطور مؤشر تنوع الصادرات المصرية**

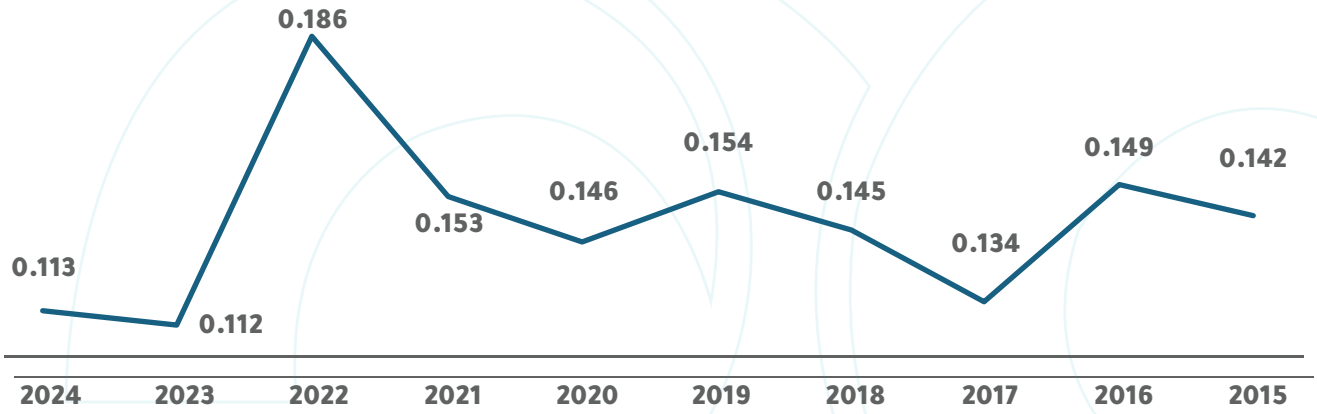


المصدر: أونكتاد

- **تواضع مساهمة الصادرات عالية التكنولوجيا**

وفقا لبيانات البنك الدولي الخاصة بمساهمة الصادرات عالية التكنولوجيا في الصادرات السلعية، فإن الصادرات عالية التكنولوجيا لا تتخطي نسبتها 1.93% في المتوسط من إجمالي الصادرات السلعية المصرية. الأمر الذي يتسق مع أداء مصر في مؤشر التعقيد الاقتصادي والذي جاء منخفضاً على الرغم من أن 82% منها تقريبا صادرات صناعية.

ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن الوضع شهد تحسناً تدريجياً خلال السنوات العشر الأخيرة، حيث ارتفعت حصة الصادرات عالية التكنولوجيا من إجمالي الصادرات السلعية من 0.8% عام 2015 إلى 3.18% بحلول عام 2024 كما هو موضح في ( الشكل 21 ).

ورغم هذا التقدم، ما زالت مصر تسجل نسبة أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 21.2%، وكذلك أقل من متوسط الدول العربية (3.25%) ومتوسط الدول الإفريقية غير العربية (5.7%). وكما يوضح ( الشكل 22 )، لا تزال مصر متأخرة مقارنة بدول مشابهة مثل تونس (7.38%)، وجنوب أفريقيا (5.73%).

[14] مؤشر التنويع يشير إلى ما إذا كان هيكل الصادرات حسب المنتجات في دولة معينة أو مجموعة من الدول يختلف عن هيكل المنتجات على مستوى العالم. ويتم احتساب مؤشر التنويع من خلال قياس الانحراف المطلق لحصة الدولة عن الهيكل العالمي. ويتراوح مؤشر التنويع بين 0 و1 ليعكس مدى الاختلاف بين هيكل التجارة في الدولة أو مجموعة الدول والمتوسط العالمي. وتشير القيمة الأقرب إلى 1 إلى وجود اختلاف أكبر عن المتوسط العالمي.https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/metadata/dimension/US.ConcentDiversIndices/indicator

**الشكل (21): تطور الصادرات عالية التكنولوجيا في مصر (% من الصادرات السلعية)**

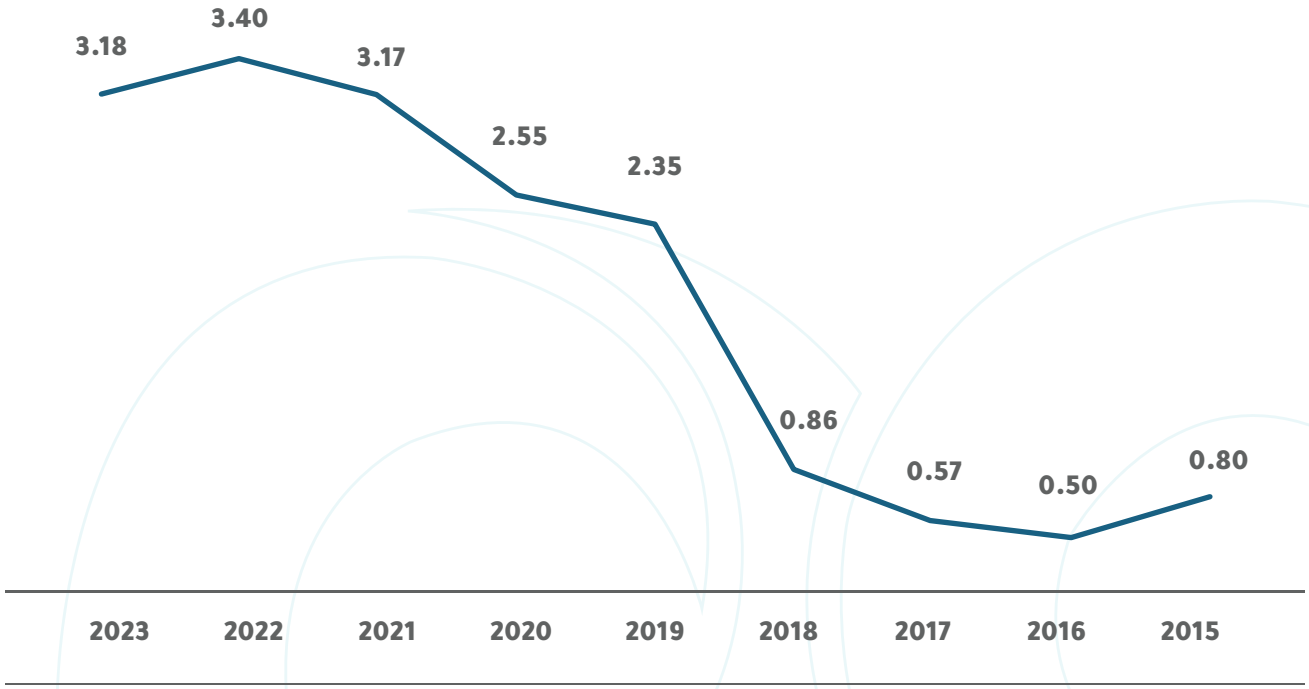


المصدر: البنك الدولي

**الشكل ( 22 ): الصادرات عالية التكنولوجيا (% من إجمالي الصادرات السلعية) (متوسط 2015-2023)**

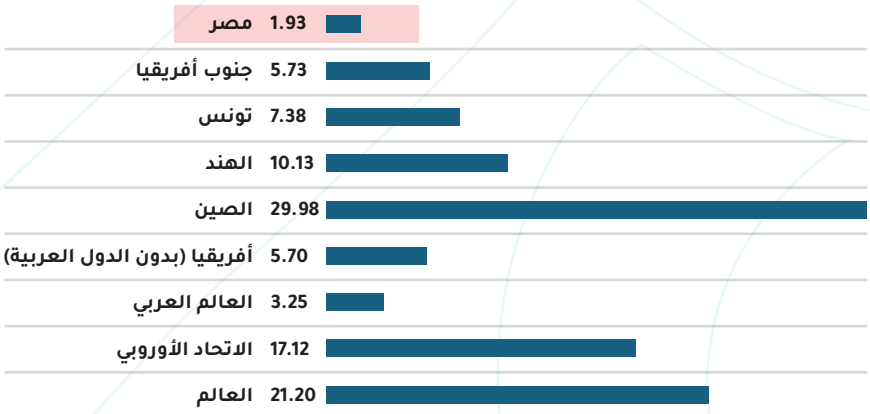


المصدر: البنك الدولي

## 2 .تحليل درجة التركز على مستوى القطاعات التصديرية

يُعدّ قياس التركز داخل كل قطاع تصديري أداة محورية لفهم مستوى التنوع، وتقييم المخاطر، وتوجيه السياسات القطاعية، وتعزيز القدرة التنافسية واستدامة الصادرات. ويُظهر تحليل مستويات التركز عبر القطاعات وجود تباين واضح بينها؛ إذ سجّلت بعض القطاعات درجات مرتفعة من التركز في صادراتها، بينما حقّقت قطاعات أخرى مستويات منخفضة تعكس تنوعًا أكبر في هيكلها التصديري.

وبالنظر إلى مؤشر التركز كما يظهر في (الجدول 1) نجد أن:

• **قطاع الأثاث**
هو أكثر القطاعات تركزا حيث وصل المؤشر فيها إلى 0.561 في المتوسط، ويظهر هذا في الجدول (2)، والذي يتضح منه أن خلال الفترة (2015-2024) شكّل أكبر منتج تصديري (أثاث أخر من خشب) نحو 74.4% من إجمالي متوسط صادرات القطاع، في حين بلغت مساهمة أكبر خمس منتجات مجتمعة نحو 88% من الإجمالي بمتوسط قدره 280 مليون دولار.

• كل من **قطاعات الجلود والصناعات الطبية، واليدوية، والطباعة والتغليف، ومواد البناء، والحاصلات الزراعية، والصناعات الهندسية والصناعات الكيماوية**
تتمتع بصادرات متوسطة التركز فقد تراوح المؤشر في هذه القطاعات بين 0.22 و0.08. وقد تراوحت مساهمة أكبر 5 منتجات في صادرات هذه القطاعات بين 83.3% و31%.

• **قطاعات الصناعات الكيماوية، والصناعات النسيجية، والصناعات الغذائية**
تتميز بتنوع المنتجات التي تصدرها بمؤشرات تركز تتراوح بين 0.08 و0.024. هذا وتتراوح مساهمة أكبر خمس منتجات في هذه القطاعات بين 28% و25%.

جدول ( 1 ): مؤشر تركز الصادرات المصرية في المنتجات وفقا للقطاعات خلال (2015-2024)

| القطاع | مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI) |
|---|---|
| الأثاث | 0.56 |
| الصناعات اليدوية | 0.22 |
| الجلود والأحذية | 0.22 |
| الصناعات الطبية | 0.20 |
| مواد البناء | 0.13 |
| الطباعة والتغليف | 0.13 |
| الصناعات الهندسية | 0.09 |
| الحاصلات الزراعية | 0.09 |
| الصناعات الكيماوية | 0.08 |
| الصناعات النسيجية | 0.03 |
| الصناعات الغذائية | 0.03 |

المصدر: حسابات الباحثين باستخدام بيانات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

جدول ( 2 ): أكبر 5 منتجات لكل قطاع خلال الفترة (2015- 2024)

| القطاع | أكبر المنتجات | متوسط القيمة (مليون دولار) | الحصة من إجمالي صادرات القطاع |
|---|---|---|---|
| الكيماويات والاسمدة | يوريا | 1276 | 17.5% |
| | بوليميرات بروبيلين - بولي بروبيلين | 333 | 4.6% |
| | بوليميرات الإيثيلين | 231 | 3.2% |
| | فوط وواقيات صحية، حفاضات وبطانات حفاضات للأطفال والأصناف المماثلة من أي مادة | 203 | 2.8% |
| | ميثانول (كحول الميثيل). | 196 | 2.7% |
| مواد البناء | ذهب | 1,953 | 31.2% |
| | منتجات مسطحه مرققه بالأسطوانات[مدرفله] | 323 | 5.1% |
| | أغطية الأرضية والجدران من رخام | 260 | 4.1% |
| | منتجات مسطحة مرققة بالأسطوانات [مدرفلة] بشكل لفات | 234 | 3.7% |
| | كلنكر | 182 | 2.9% |
| صناعات غذائية | مخاليط مواد عطرية من الأنواع المستعملة في صناعة المشروبات فقط | 235 | 6.1% |
| | سكر قصب أو سكر بنجر | 215 | 5.6% |
| | قمح | 200 | 5.2% |
| | فراولة | 184 | 4.8% |
| | مخاليط مواد عطرية من الأنواع المستعملة في صناعة المشروبات وغيرها | 132 | 3.4% |
| سلع هندسية والكترونية | شاشات المونيتور وأجهزة عرض الصور (بروجكتور) | 724 | 21% |
| | أسلاك من نحاس نقى يزيد أكبر مقاس لمقطعها العرضي عن 6 مم. | 318 | 9% |
| | كابلات متحدة المحور | 273 | 8% |
| | مجموعات أسلاك أخر من الأنواع المستعملة في وسائل النقل. | 240 | 7% |
| | موصلات كهربائية أخر من النوع المستعمل للاتصالات ولأجهزة المعالجة الذاتية للمعلومات. | 173 | 5% |
| الصناعات النسيجية | قمصان من نوع تي شيرت من مصنرات أو كروشيه. | 216 | 6.5% |
| | بنطلونات عادية من مواد نسجيه أخر. | 195 | 5.8% |
| | قمصان من نوع تي شيرت من مواد نسجيه أخر، من مصنرات أو كروشيه. | 192 | 5.7% |
| | سجاد وأغطية أرضيات أخر من مواد نسجيه | 185 | 5.5% |
| | بنطلونات عادية، من قطن | 155 | 4.6% |
| حاصلات زراعية | برتقال | 663 | 22% |
| | بطاطس | 259 | 9% |
| | عنب | 250 | 8% |
| | بصل | 196 | 7% |
| | قطن غير مندوف ولا ممشط. | 159 | 5% |

| القطاع | أكبر المنتجات | متوسط القيمة (مليون دولار) | الحصة من إجمالي صادرات القطاع |
|---|---|---|---|
| الطباعة والتغليف | ألواح وصفائح وأغشية(افلام) من بوليميرات البروبيلين غير خلوية | 216 | 28% |
| | مناديل ازالة موادا تطرية، لمناشف الأيدي والمائدة | 88 | 12% |
| | ورق صحي (تواليت) وما يماثله | 65 | 9% |
| | ألواح وصفائح وأغشية (أفلام) من بوليميرات الإيثيلين | 41 | 5% |
| | أكياس تعبئة وتغليف | 37 | 5% |
| صناعات طبية | أدوية أخر للطب البشري | 222 | 40% |
| | شامبو للعناية بالشعر. | 59 | 11% |
| | ضمادات لاصقة وغيرها | 47 | 8% |
| | محضرات للعناية بالأسنان. | 34 | 6% |
| | صابون أخر ومنتجات ومحضرات غواسل | 34 | 6% |
| اثاث | أثاث آخر من خشب | 237 | 74.4% |
| | أثاث آخر من معدن | 24 | 7.7% |
| | فحم خشبي أخر | 8 | 2.5% |
| | أصناف أخر من الخيزران البامبو. | 7 | 2.2% |
| | أثاث من خشب للمكاتب | 4 | 1.2% |
| صناعات يدوية | أكواب وأقداح للشرب أخر | 64 | 28% |
| | مصنوعات أخر من بورسلين صيني | 32 | 14% |
| | أدوات من الخزف الزجاجي من الأنواع المستعملة للتزيين الداخلي [عدا الأصناف الداخلة في البند 70.10 أو البند 70.18]. | 31 | 14% |
| | منتجات نسجيه ذات حشو، عدا المطرزات الداخلة في البند 58.10. | 28 | 12% |
| | أواني وأدوات للمائد، من بورسلين صيني | 14 | 6% |
| جلود واحذية | صلال وجلود أخر | 36.35 | 34.8% |
| | جلود محضرة بعد الدباغة أوبعد التجفيف [كرستينج] | 17.64 | 16.9% |
| | أوجه الجلود الخارجية بمسامها الطبيعية، كاملة، غير مشطورة | 15.18 | 14.5% |
| | جلود غير كاملة أخر محضرة بعد الدباغة أو بعد التجفيف [كرستينج] | 14.30 | 13.7% |
| | أحذية أخر بنعال خارجية ووجوه من مطاط أو لدائن، لغير الرياضة. | 3.46 | 3.3% |

المصدر: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

## أبرز النتائج

أظهرت البيانات تحسناً في الميزان التجاري لمصر خلال العقد الماضي، حيث ارتفعت الصادرات وتراجعت الواردات بشكل ملحوظ. ومع ذلك، يكشف التحليل المتعمق أن التحدي الأساسي للصادرات لمصرية يكمن في هيكل الصادرات ذاته. فرغم نموها، لا تحقق الصادرات المساهمة المرجوة في الاقتصاد المصري، نتيجة تحديات هيكلية ترتبط بضعف القيمة المضافة، وانخفاض مستوى التعقيد الاقتصادي، ومحدودية النفاذ إلى الأسواق. ويمكن إبراز الملامح الرئيسية للصادرات المصرية فيما يلي:

### • مرونة في مواجهة الأزمات:

اتسمت الصادرات المصرية بقدرة واضحة على الصمود أمام الصدمات العالمية والإقليمية خلال السنوات الأخيرة. فرغم الاضطرابات التي أحدثتها جائحة كورونا في سلاسل الإمداد والتجارة الدولية، وكذلك التداعيات غير المباشرة للأزمة الجارية في غزة على بيئة الأعمال والتجارة الإقليمية، حافظت الصادرات المصرية على اتجاه عام متصاعد. ويعكس هذا الأداء درجة من المرونة الهيكلية في القطاعات الإنتاجية، وقدرة نسبية على التكيف مع التغيرات المفاجئة في الطلب العالمي والأسواق الخارجية. وتمثل هذه المرونة عاملًا داعمًا لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية وترسيخ مكانة مصر كمصدر مستقر يمكن الاعتماد عليه حتى في فترات التقلبات والأزمات.

### • ضعف المساهمة في الناتج المحلي:

على الرغم من تضاعف قيمة الصادرات المصرية غير البترولية خلال الفترة (2015-2024) لتبلغ نحو 41.5 مليار دولار، فإن الأثر الكلي لهذا النمو على الاقتصاد ظل محدودًا؛ إذ استقرت مساهمة الصادرات غير البترولية في الناتج المحلي الإجمالي عند متوسط لا يتجاوز 8%، وهو مستوى منخفض مقارنة بدول مماثلة من حيث الهيكل الاقتصادي، مثل تركيا (36%)، والمغرب (28%)، وتونس (21%)..ويشير هذا التباين إلى أن النمو المحقق في الصادرات اتخذ طابعًا كميًا أكثر منه نوعيًا، دون أن يصاحبه تحول هيكلي في تركيبة الصادرات أو ارتفاع ملموس في القيمة المضافة المحلية. كما يعكس ذلك محدودية الاستثمارات الموجهة نحو الصناعات التصديرية متوسطة وعالية التكنولوجيا، واستمرار التركّز في قطاعات تقليدية أو كثيفة العمل ذات قيمة مضافة منخفضة، الأمر الذي يحدّ من قدرة الصادرات على لعب دور أكبر كرافعة للنمو الاقتصادي.

### • تنويع جيد للأسواق الجغرافي لكن اختراق ضعيف:

من أبرز ملامح التجارة الخارجية المصرية وجود توزيع جغرافي متوازن نسبيًا للصادرات، حيث تستحوذ أكبر عشرة أسواق على نحو 50% فقط من إجمالي الصادرات فلا تتركز الصادرات في سوق واحد بعينه. ومع ذلك، يظل مستوى اختراق الصادرات المصرية للأسواق العالمية محدودًا، حيث لا يتجاوز 7.6%، مقابل معدلات أعلى بكثير لدول مثل تركيا (27%) أو الصين (45%). الامر الذي يشير إلى أن مصر لم تستفد بشكل كافٍ من الاتفاقيات التجارية المبرمة، خاصة مع تجمع الميركسور والدول الأفريقية، حيث لا تزال الصادرات إليها دون المستوى المتوقع. وبالتالي فإن القدرة على تنويع الأسواق لم تترجم بعد إلى حضور قوي أو اختراق واسع في هذه الأسواق. وقد جاء هذا نتيجة لعدد من العوامل وعلى رأسها محدودية أدوات الترويج التجاري وحضور الشركات المصرية في المعارض والبعثات الدولية مقارنة بمنافسيها، ونقص الوعي وقلة المعلومات المتوفرة بين مجتمع المصدرين فيما يتعلق باتفاقيات مثل اتفاقية الميركسور، هذا بالإضافة إلى الصعوبات والتحديات اللوجيستية التي تواجه المصدرين المصريين في الأسواق المختلفة وخاصة الافريقية واللاتينية على سبيل المثال.

**• هيمنة الصادرات الصناعية مع ضعف في القيمة المضافة والتعقيد والتكنولوجيا:**

على الرغم من أن المنتجات الصناعية تمثل الحصة الأكبر من الصادرات المصرية (82%)، فإن تحليل هيكل المنتجات يوضح أن معظمها يتركز في سلع بسيطة او منخفضة التعقيد، ما يعكس محدودية إدماج المعرفة والتكنولوجيا في الإنتاج التصديري. فقد ظل مؤشر التعقيد الاقتصادي لمصر في المنطقة السالبة خلال الفترة (2015-2023)، كما أن نسبة الصادرات التي تدخل فيها تكنولوجيا عالية لم تتعد 2% من إجمالي الصادرات المصرية، وهو ما يعكس ضعف الابتكار وانخفاض الجودة التقنية للمنتجات. وتشير قائمة أهم عشرة منتجات تصديرية إلى استمرار الاعتماد على سلعاً أولية أو منخفضة التقنية مثل الذهب والبرتقال والبطاطس. ويؤكد ذلك الحاجة إلى استقطاب استثمارات الأجنبية مباشرة قادرة على تعزيز البعد التكنولوجي للصناعات الموجهة للتصدير ، بما يسهم في رفع القيمة المضافة، وزيادة التعقيد الاقتصادي، وتوسيع اندماج المنتجات المصرية في سلاسل الإمداد العالمية.

**• انخفاض التركز وتنوع هيكل الصادرات:**

تكشف مؤشرات التركز (HHI) أن الصادرات المصرية تتميز بتوزيع واسع على المنتجات، حيث بلغ متوسط المؤشر نحو 0.016 خلال الفترة (2015-2024)، بما يعكس محدودية الاعتماد على منتج واحد فقط وقلة التركز مقارنة بالعديد من الاقتصادات الأخرى.

كما يُظهر مؤشر التنويع الصادر عن الأونكتاد درجة من التقارب بين هيكل الصادرات المصرية وهيكل التجارة العالمية، بما يشير إلى اتساع قاعدة المنتجات المصدَّرة وانخفاض الانحراف عن الاتجاهات العالمية. ويسهم هذا التنوع في تعزيز قدرة الصادرات المصرية على الوصول إلى أسواق متعددة والحد من المخاطر المرتبطة بالاعتماد على منتجات محدودة.

**• تباين في أداء الصادرات القطاعية:**

يكشف تحليل القطاعات التصديرية عن تمايز واضح في أدائها وهيكلها؛ فبينما قادت قطاعات كبرى مثل الكيماويات ومواد البناء النمو خلال العقد الماضي، استمرت قطاعات تقليدية كثيفة العمالة_مثل الأثاث والجلود والصناعات اليدوية _ في تسجيل معدلات أداء ضعيفة أو اتجاهات انكماشية. كما تعكس فروقات مؤشرات التركز بين القطاعات اختلافًا في اتساع قاعدة المنتجات، حيث ما زالت بعض الصناعات تعتمد على عدد محدود من السلع، في حين تتمتع صناعات أخرى بقاعدة أوسع وأكثر تنوعًا. ويشير هذا التباين إلى فجوة هيكلية في القدرات التنافسية، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى إعادة هيكلة قاعدة الصادرات لتحقيق توازن أكبر بين القطاعات وضمان استدامة النمو التصديري.

## الخاتمة والتوصيات

في ضوء النتائج السابقة، يتضح أن الصادرات المصرية حققت إنجازات ملموسة على مدار العقد الماضي، إلا أن هذا الأداء ما زال دون الإمكانات الكاملة للاقتصاد المصري. فبالرغم من النمو الإيجابي والمطرد، وتنوع قاعدة المنتجات المصرية المصدرة وملائمتها للطلب العالمي، فإن مساهمة الصادرات غير البترولية في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال منخفضة مقارنة بالمتوسطات العالمية، كما أن التركيب الجغرافي يعكس صعوبة في دخول بعض الأسواق لتحقيق المزيد من التنوع، بالإضافة إلى ذلك يظهر التركيب السلعي لهذه الصادرات درجة من عدم ملائمة الطلب العالمي الأمر الذي يحد من الاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق الدولية. ومن ثم، فإن المرحلة المقبلة تتطلب انتهاج سياسات أكثر عمقاً تهدف إلى تعظيم القيمة المضافة للمنتجات المصرية، وتنويع أسواق التصدير، وتعزيز قدرة الشركات على المنافسة واختراق الأسواق. وفي هذا السياق، يمكن طرح عدد من المقترحات العملية التي من شأنها أن تسهم في تحويل نقاط القوة التي أبرزتها النتائج إلى مكتسبات مستدامة للاقتصاد المصري.

### • تعزيز الحوكمة والتنسيق المؤسسي:

رغم قيام وزارة التجارة والاستثمار بدورها كمنسق رئيسي لملف التجارة الخارجية، إلا أن تعدد الجهات المسؤولة عن ملف التجارة (مثل الجمارك، الرقابة على الصادرات والواردات، الموانئ، الضرائب، الحجر الزراعي والصحي) أدى إلى تداخل الاختصاصات وعدم وضوح المسؤولية النهائية عن تنفيذ القرارات. هذا يخلق بيئة غير شفافة يصعب التنبؤ فيها بالسياسات التجارية.
لذلك يُوصى بإنشاء المجلس الأعلى للتجارة الخارجية بديلاً عن المجلس الأعلى للتصدير، بحيث يضم الوزارات المعنية وهيئات الموانئ والرقابة الجمركية، إلى جانب ممثلي القطاع الخاص من اتحادات الغرف وجمعيات المصدرين. هذا المجلس سيضمن تنسيق السياسات وتوحيد القرار وتبني آليات متابعة وتقييم واضحة ويخلق بيئة تصديرية مستقرة تجذب المصنعين والمنتجين غير المصدرين للتوجه نحو التصدير.

### • بناء قدرات المصدرين وتعزيز الوعي بالاتفاقيات التجارية:

ضعف معرفة كثير من المصدرين بتفاصيل الاتفاقيات التجارية التي أبرمتها مصر (مثل الميركسور) يحرمهم من الاستفادة الكاملة من المزايا التفضيلية. من هنا تأتي أهمية إطلاق برامج تدريبية متخصصة وحملات توعية تركز على شرح قواعد المنشأ وتبسيطها، وتوضيح كيفية النفاذ إلى الأسواق الجديدة عبر الاستفادة من الإعفاءات الجمركية ، كما يجب دمج ومساندة مراكز التدريب المتخصصة في رفع كفاءة المصدرين-مثل أكاديمية التصدير- في عملية بناء القدرات وتعزيز الوعي.

### • دعم الوصول إلى الأسواق الجديدة:

العديد من المصدرين، خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، يواجهون صعوبة في تحمل تكاليف المشاركة في المعارض الدولية أو الحصول على المعلومات الدقيقة عن اسواق التصدير. لذلك يجب زيادة مخصصات المساندة المالية للمشاركة في المعارض، خصوصًا في الأسواق الجديدة مثل إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وإنشاء برنامج دائم للبعثات التجارية المتخصصة يركز على ربط المصدرين المصريين بقاعدة معلوماتية وبالمشترين المستهدفين فى مختلف الاسواق.
بالإضافة إلى هذا، يجب زيادة أعداد مكاتب التمثيل التجاري وخاصة في الأسواق البعيدة مثل أسواق الميركسور وتعزيز التواصل بينها وبين جمعيات رجال الأعمال والمجالس التصديرية لزيادة المعارض والبعثات التجارية.

**• تعزيز برامج مساندة الصادرات:**

يمثل برنامج مساندة الصادرات أداة مهمة لزيادة الصادرات، ومع اصدار الحكومة لتعديلات في هذا البرنامج إلا أنه يوصى بضرورة تبسيط طرق الحساب وتيسير الإجراءات وتقليص زمن صرف المستحقات. بالإضافة إلى تخصيص حوافز إضافية للقطاعات المرنة التي أثبتت قدرتها على النمو حتى في أوقات الأزمات مثل الصناعات الغذائية والكيماوية.

**• تطوير الكوادر الحكومية للتفاوض التجاري:**

عدد من الاتفاقيات التجارية الموقعة منذ سنوات لم تعد ملائمة للتغيرات الاقتصادية الحالية. لذلك من الضروري إعداد كوادر متخصصة في التفاوض التجاري عبر برامج تدريبية وشراكات مع منظمات دولية مثل UNCTAD وWTO، ووضع خطة لإعادة التفاوض على بعض الاتفاقيات بما يضمن مصالح مصر في ضوء التغيرات العالمية . على سبيل المثال فإن الدراسات أثبتت أن اتفاقية الإفتا لها أثر سلبي على الصادرات والتجارة الخارجية لمصر.[15]

**• تبسيط منظومة الجمارك:**

رغم بدء تطبيق قانون الجمارك الجديد عام 2020، إلا أن تعقيد اللوائح وكثرة القرارات المفاجئة أوجدت صعوبات كبيرة للمتعاملين. لذلك يجب مراجعة وتبسيط القوانين واللوائح الجمركية قبل التوسع في الرقمنة. فعلى سبيل المثال يجب النظر في أن تضطلع أطراف ثالثة بالإجراءات الجمركية التي تتضمن (فحص-اختبار- تدقيق- أو عرض على جهات.. إلخ)، من خلال اعتماد مؤسسات وكيانات تفتيش محلية، وتشجيعها على الدخول في تحالفات مع كبرى مؤسسات التفتيش الدولية، واستحداث إدارة للتعامل مع كبار ومتوسطي المصنعين المصدرين، تمتد بعد فترة لكل المصدرين الصناعيين بهدف تيسير وتسهيل الإجراءات الجمركية. بالإضافة إلى مراجعة نظامي الدروباك والسماح المؤقت من خلال مد الوقت المتاح فيه استرداد الرسوم الجمركية من نظام دروباك إلى 3 سنوات، وإتاحة استرداد الرسوم الجمركية من المكاتب الجمركية الفرعية، ورقمنة جميع إجراءات التصدير، وتفعيل قرار عمل المنافذ الجمركية يومي الجمعة والسبت بطاقة تشغيلية تتناسب مع حجم العمل من خلال نظام تدوير ومناوبات. وكذلك توحيد بعض إجراءات الافراج عن نفس ذات السلعة في جميع المنافذ الجمركية وأهمها الأسعار المرجعية للتثمين ومنظومة المخاطر.

**• تخفيف الأعباء والإجراءات الضريبية:**

تشكل الضرائب والرسوم الإضافية عبئًا كبيرًا على المصدرين. لذلك يوصى بتيسير وتخفيف الأعباء الضريبية وكذلك الإجراءات المتعلقة بها، فعلى سبيل المثال يجب الالتزام بالمدة الزمنية القصوى (45 يوم) لاسترداد ضريبة القيمة المضافة على مدخلات الإنتاج، مع تيسير إجراءات الاسترداد. كما يجب تخفيف الأعباء الإجرائية

[3] The Impact of Regional Trade Agreements on Egyptian Trade Flows: A Gravity Modelling Approach, Scientific Journal for Economic and Commerce Studies, Ain Shams University, 2024. Available at: https://sjas.journals.ekb.eg/article_417930_8a525555aa1018fbc95f6b806680c6bd.pdf

على المصدرين مثل تفعيل إجراء الفحص بالعينة للإقرارات الضريبية على كبار الممولين (الذين يندرج تحتهم أغلب المصدرين المصريين). بالإضافة إلى مد الإعفاء من سداد الضريبة العقارية على المنشآت الصناعية حتى سنة 2030 (سنة الاستهداف)، تفاديا لزيادة العبء الضريبي على الشركات التصديرية بشكل كبير في الفترة التي تكون فيها مطالبة بالزيادة المستهدفة للصادرات.

**• إدماج المصنعين والمزارعين في مجتمع التصدير:**

لا يمتلك الكثير من المصنعين والمنتجين والمزارعين خبرة كافية في متطلبات التصدير. لذلك يجب إطلاق برامج إرشادية لتعريفهم بمتطلبات الأسواق الخارجية (المواصفات، معايير الجودة، التعبئة والتغليف)، وإنشاء برامج تدريبية ومراكز إقليمية تقدم خدمات استشارية وتدريب عملي. بالإضافة إلى تشجيع التعاونيات الزراعية على دخول التصدير بشكل جماعي لخفض التكاليف وزيادة القدرة التنافسية.

**• تشجيع الاستثمار من أجل التصدير:**

يعد الاستثمار وخاصة الأجنبي- وخاصة الموجه نحو التصدير- واحد من أهم المنافذ التي يمكن من خلالها نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى الصناعة المصرية الأمر الذي ينعكس على زيادة القيمة المضافة والتعقيد للمنتجات المصرية بالإضافة إلى زيادة حجم الصادرات عالية التكنولوجيا. هذا ويعد الاستثمار الأجنبي وسيلة للمنتجات المصرية للتكامل في سلاسل الامداد العالمية. وبناء على هذا يجب تشجيع الاستثمارات في الصناعات التحويلية وسلاسل القيمة المضافة عبر حوافز ضريبية وتمويلية، مع تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لجذب استثمارات أجنبية مباشرة في القطاعات الواعدة، وتحويل مصر إلى مركز إقليمي للتصنيع والتصدير للأسواق الإفريقية والأوروبية.

## ختاماً،

يظهر تحليل مسار الصادرات المصرية خلال العقد الماضي أن مصر تمتلك قاعدة إنتاجية مرنة وقادرة على الصمود أمام الأزمات، وأن السياسات الداعمة ساعدت في الحفاظ على مسار نمو إيجابي حتى في ظل ظروف دولية صعبة. ومع ذلك، فإن التحديات القائمة مثل انخفاض نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي، ومحدودية التنويع الجغرافي والسلعي، تتطلب استمرار العمل على إصلاحات هيكلية شاملة. إن تعزيز القدرات التنافسية للصادرات المصرية، وربطها بشكل أوثق بالأسواق العالمية، لن يسهم فقط في زيادة الإيرادات من النقد الأجنبي، بل سيشكل أيضاً رافعة أساسية لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن هنا، فإن المقترحات الواردة بالتقرير لا تمثل مجرد توصيات قطاعية، وإنما تشكل خريطة طريق لتعزيز دور مصر كلاعب مؤثر في التجارة الدولية خلال العقد القادم.

expolink

EGYPTIAN EXPORTERS ASSOCIATION

جمعية المصدرين المصريين

Invest4exports

الاستثمار من أجل التصدير

28 YEARS OF EXCELLENCE

1997-2025

Expo Center Bldg., 90 A Road 105, Maadi, (11728),Cairo, Egypt.
info@expolink.org +202 2527 10 10 +202 2527 10 15
+20 106 096 0324

ISO 27001 Certified INTERCERT

ISO 9001 Certified INTERCERT